

العدد ارجحاً فاصرب وحقاً احدهما في جميع الثاني والبلغ
وفي الثالث ثان وفق والتف جميعه والبلغ في الرابع كذلك
ث الحاصل في اصل المسئلة كالربع زوجات ومثل عشرة جنة
ومائة عشرة بنتا وستة اعمام وان ثباته العدد فاصرب
كاحدهما في جميع الثاني ثم البلغ في الثالث ثم البلغ في الرابع ثم
الحاصل في اصل المسئلة كما ذكرنا في عشرة بنات وتزوجات واجبة
اعمالاً وان كانت المسئلة عائلة فاصرب ما ضرب في الاصل فيه
مع العول في جميع ذلك **فصل** وتدخل العدد بن يعرف بان
نخرج الاقل من الاكثر ثين أو اكثر فبقية ويقسم الاكثر على الاقل
فيقسم بقية صحيحة كالخمس مع العشرين وتوافقها بان
تفرض الاقل من الاكثر ثين الى ثين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا
في واحد فما متباينان وان في اكثرهما متوافقان فان كان اثنين
فهما يتوافقان بقية ان تلتف في الثالث وان اربعة في الرابع
هكذا العشرة والواحد عشر في خمسة واحد عشر وهما جارا وان
اربت معرفة بقية فيقرب من البصير في ضرب كان هذا اصل
المسئلة فيما مضى في اصل المسئلة فما خرج باو مسئلة كل العمل
ومعرفة نفس كاره وان شئت فالسنة كل واحد من عمل المسئلة

الى

العدد في قسم ثم اعطى مثل تلك النسبة من المصروف لكل فرد
منه وان ارئت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فالظرف بين
التركة والتصحیح فان كان بينهما موافقة فاصرب المكلوك وان
من التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الورث وان لم يكن بينهما
موافقة فاصرب المكلوك وان في جميع التركة ثم انقسم الحاصل
على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك العمل المعروف بكل
فريق وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون كالتصحيح
وكل دين كسما لم يورث ثم اعمل العمل المذكور من صالح الدين
من الورثة والغرماء على شئ منها فاصرب نصيب من التصحيح
والديون واقسم الباقي على سائر من بقي اوردونه **قال الفقهاء**
هذا آخر ملحق بالاجرو لم ال فعدم ترك شئ من سائر
الكتب الا الرجعة والمسرة من اللناظر فيه ان اطلع على
الاحكام التي من الله بالحقة على ذلك فان الانسان
محل التمسك ولكن ذلك بعد التمسك على ان تلك
المسئلة فالصحيح ما كبرت بعض التصحيح
فصل في كتاب التمسك في موضع وفي موضع
آخر فالسنة بل كالمعاني في الموضعين من سائر

195